



المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

التقرير النهائي بشأن إنتخابات مجلس الامة 2020

بتاريخ 2020/12/7

التقرير النهائي بشأن انتخابات مجلس الأمة 2020 بتاريخ 2020/12/7

الملخص التنفيذي:

بهدف التأكد من شفافية ونزاهة انتخابات أعضاء مجلس الأمة في الفصل التشريعي السادس عشر التي جرت الانتخابات في يوم السبت 5 ديسمبر 2020 م "وهي الثامنة عشر في تاريخ الحياة النيابية في الكويت" في أعقاب اعلان انتهاء مدة مجلس الأمة للفصل التشريعي الخامس عشر، والتي ظهرت نتائجها في ساعات الصباح الاولي من اليوم التالي لاختيار (50) نائبا يمثلون الأمة في الدوائر الانتخابية الخمس و تنافس على عضوية مجلس الأمة (326) مرشح بعد انسحاب (54) مرشحا من المعترك الانتخابي وشطب (22) بينما أعادت محكمة التمييز (13) مرشحا وأيدت شطب (9).

، فقد قامت مفوضية الديمقراطية التابعة لجمعية الشفافية الكويتية برصد عمليتي التصويت والفرز وكذلك الاجواء الانتخابية بهدف التأكد من نزاهة الانتخابات وتقييم الممارسة الانتخابية.

وقد بلغ عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية بلغ (567694) ناخب و ناخبة بلغ منهم (273940) من الذكور (293754) من الإناث، وقد بلغ نسبة الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات مجلس الأمة 2020 ما يقارب 65 % بشكل عام.

وقد لاحظت المفوضية ان نسبة اقبال الناخبين شهدت ارتفاع ملحوظ نسبيا بخلاف التوقعات العامة لكافة المراقبين بسبب الوضع الصحي وتداعيات ازمة كورونا وكذلك مقارنة بالأقطار العربية التي شهدت استحقاقا انتخابيا خلال هذه الجائحة الصحية، مما أدى الي ثاني أكبر تغيير في أسماء الفائزين بعد انتخابات 2016، حيث بلغت نسبة التغيير في الدوائر الانتخابية الخمس كالتالي:

التغيير حسب الدوائر

الدائرة	الاولي	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
عدد المرشحين	62	34	67	70	56
نسبة التغيير	70 %	50 %	70 %	60 %	60 %

وخلال هذا الموسم الانتخابي الذي كان جديدا بإجراءاته التي فرضتها السلطات الصحية لمجابهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على جميع الأصعدة ، وعلى ضوء ذلك رصدت المفوضية جميع الاجراءات الرسمية لإدارة العملية الانتخابية، وكذلك غالبية ما تم طرحه في فضاء الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وما صرح به المرشحون في اللقاء التلفزيونية العامة و الخاصة وكذلك تصريحاتهم الصحفية ، وذلك منذ مرسوم الدعوة للانتخابات و حتى إعلان النتائج النهائية من اللجنة القضائية، وخرجت بمجموعة من الملاحظات التي تم ذكرها تفصيلا في هذا التقرير، وهي ملاحظات لا تخدش في نزاهة عملية التصويت والفرز، حيث إن النهج "الشفاف" الذي اتبعته اللجنة القضائية العليا وكذلك الجهات المعنية في إدارة الانتخابات وسرعة إعلان النتائج يستحق الثناء والشكر.

أملين أن يطلع المعنيون على التوصيات المرفقة مع هذا التقرير بعناية للمساهمة بشكل أكبر في تطوير الديمقراطية الكويتية وآليات إدارة الانتخابات، متمنين ان يحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه وان يمن عليهم بالأمن والاستقرار و موفور الصحة ومزيد من الديمقراطية، ولأعضاء مجلس الأمة الجدد التوفيق والنجاح في مهامهم ومسؤولياتهم لما فيه خدمة الوطن.

المفوضية الأهلية للديمقراطية

تمهيد:

بعد صدور المرسوم رقم (150 لسنة 2020) بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة والمنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) العدد رقم (1506) الصادر يوم الأحد الموافق 2020/10/25 وفقا لنظام الدوائر الخمس والصوت الواحد، والتي قرر لها يوم السبت 20 ربيع ثاني 1442 هـ الموافق 5 ديسمبر 2020 م، علما بان هذه الانتخابات هي الاولى من نوعها في الكويت التي تحدث في ظل جائحة صحية قد تهدد السلامة العامة للناس.

وقد أصدر مجلس الوزراء الكويتي في جلسته المنعقد في يوم الاثنين الموافق 2 نوفمبر 2020 م قرار بالموافقة على مشاركة جمعية الشفافية الكويتية بالاضطلاع على العملية الانتخابية بالإضافة الى جمعيات نفع عام زميلة وذلك ضمن إطار حرص المجلس على تجسيد الشفافية الكاملة في مختلف مراحل عملية الانتخاب.

وقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال " **المفوضية الأهلية للديمقراطية** " التابعة لها، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات أعضاء مجلس الأمة و ذلك للتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة ، وشكلت المفوضية مجلس إدارة خاص لمتابعة العملية الانتخابية منذ صدور مرسوم الدعوة وحتى الاعلان النهائي لأسماء السيدات و السادة أعضاء مجلس الأمة 2020 بشكل رسمي ، وبالرغم من حدوثه تشكيل مجلس ادارة المفوضية ، فقد قامت المفوضية بدعوة كافة المواطنين للتطوع ضمن فرق المفوضية من خلال اطلاق رابط للتسجيل المباشر و ذلك بغرض تكوين فرق لمتابعة الانتخابات لكل دائرة انتخابية جريا على عاداتها و قد تطوع عدد (187) ضمن الفريق المحلي ، وقد اقامت المفوضية دورة تأهيلية للمتطوعين بالتشارك مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) حيث التحق بها عدد (101) و هم العدد الفعلي للمشاركين ضمن الفريق المحلي يوم الانتخاب بالإضافة الى أعضاء الجمعية العمومية و رؤساء الفرق، كما قامت المفوضية بمباشرة الرصد العام لما ينشر من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي الصادرة من الجهات المعنية بالعملية الانتخابية و كافة المرشحين و قياسها مع القوانين و الأنظمة النافذة وكذلك المعايير الفنية العالمية في هذا المجال ، كما تم توفير خدمة الواتساب و ذلك لتلقي بلاغات المواطنين عن وجود أي جرائم انتخابية ، في حين استضافة المفوضية فريقا دوليا مكون من عدد (8) خبراء يمثلون منظمة الشفافية الدولية و الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بغرض المساهمة في تقييم المناخ الديمقراطي في دولة الكويت .

وفيما يلي أهم الملاحظات على العملية الانتخابية وحتى الفرز النهائي
للأصوات:

و فيما يلي أهم الملاحظات على يوم الاقتراع وعلى انتخابات مجلس الأمة:

أولا: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي:

الانتخابات:

أصدر وزير العدل قرارا وزاريا بتشكيل اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية برئاسة المستشار في محكمة التمييز اسحق الكندري وعضوية كل من وكيل محكمة الاستئناف المستشار صالح حمادي والمحامي العام الأول المستشار سعد الصفران ووكيل محكمة الاستئناف المستشار حسين الرمضان ووكيل محكمة التمييز المستشار مشعل الجريوي ووكيل محكمة التمييز المستشار يونس الياسين ووكيل محكمة التمييز فؤاد الزويد ووكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي.

حيث شارك (1185) مستشارا وقاضيا بصفة أساسية واحتياطية ترأسوا اللجان الأصلية والفرعية، والتي بلغت (590) لجنة منها (284) لجنة للذكور و (306) للإناث.

أدار السادة القضاة اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع بكفاءة عالية منذ بداية الانتخابات في الثامنة صباحا وحتى فرز صناديق الاقتراع و اعلان النتائج النهائية في الساعات الاخيرة مساء يوم السبت 2020/12/5، بالرغم من وجود الإجراءات الصحية الاحترازية وقد أوجدت تلك الإدارة رضا عاما لدى المرشحين من حيث حسن الإدارة ونزاهة الانتخابات ونتائجها، دون الإخلال بحق الطعن على نتائج الانتخابات.

(2) آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

منذ إلغاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، التي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية فإن الأمور عادت إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقي تلك البلاغات، و قد لوحظ خلال هذه الانتخابات ان وزارة الداخلية لم تعلن عن عناوين و ارقام هواتف المراكز المختصة لتلقي هذه البلاغات، في حين تشيد المفوضية بالدور المتميز لإدارة الاعلام الأمني في استجابتها الفورية لجميع ملاحظات المفوضية و خصوصا في التزام خارج اسوار مقار الاقتراع و امام لجان التصويت.

(3) جريمة شراء أصوات:

حذر بعض المرشحين خلال هذه الانتخابات من تفشي ظاهرة شراء الأصوات، في حين لم تعلن وزارة الداخلية و هي الجهة المعنية الأولى في أمور التحري والضبطية القضائية وفقا لمسئوليتها القانونية عن أي إجراءات في هذا الشأن، كما نأكد على ضرورة تعاون وزارة

العملية الانتخابية

بشكل عام، فإن النموذج الحالي لتقسيم الدوائر بشكلها الكبير مع صوت واحد للناخب يسهل من تفشي جريمة شراء الأصوات، ويزيد العبء على وزارة الداخلية في تعقب تلك الجريمة.

4) استطلاعات الرأي:

أصبحت استطلاعات الرأي حول فوز المرشحين المتوقعة في الدوائر الخمس هي العلامة الفارقة في هذه الانتخابات، حيث تسابقت بعض القنوات الخاصة في استقطاب المحللين لمناقشة تلك الاستطلاعات و فرد المساحات لها دون ان يكون هناك أي افصاح طوعي للعيبة التي تم على أساسها بناء تلك الاستبيانات او حجمها او المناطق المشمولة بها.

وان كانت وزارة الصحة هي السلطة العليا في مواجهة الوباء الصحي فانه كان من الواجب على وزارة الاعلام فرض هيمنتها القانونية وفق القانون رقم (8) لسنة 2016 بشأن تنظيم الاعلام الالكتروني للحد من هذه الظاهرة التي فقدت جزء من مهنتها و تحولت الى عمل تجاري حيث كانت مثار لاستياء العديد من المراقبين و كذلك بعض المرشحين المتضررين بشكل مباشر من تلك الاستطلاعات و اعتبرها في طور الدعاية الانتخابية الضارة لمركزهم الانتخابي.

5) الاعلام الخاص:

كان لهذه الانتخابات خصوصية فيما يتعلق بإعلان و طرح المرشحين لرؤاهم و برامجهم الانتخابية ، حيث أن الظروف الصحية التي تمر بها البلاد قللت من فرص زيارة المرشحين لمراكز التأثير الشعبي كالدواوين للتواصل المباشر مع شريحة كبير من الناخبين و خصوصا في ظل قرار بلدية الكويت المانع من إقامة المقار الانتخابية الاعتيادية ، مما أعطي الاعلام الخاص دورا مؤثرا لهذه الانتخابات حيث اصبحت النافذة الأكثر تأثيرا لالتقاء المرشح بناخبيه ، فقد تسابقت القنوات الفضائية الخاصة بتخصيص برامجها للمرشحين لعرض و تسويق برامجهم الانتخابية من خلال المقابلات التلفزيونية اليومية.

اما بالنسبة للصحافية المحلية، فقد ساهمت ايضا في التسهيل على المرشحين لعرض برامجهم الانتخابية ووجهات نظرهم و خاصة عبر الصحف الالكترونية، كما كان لبرامج التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في ظهور المرشحين وانتشارهم و تسهيل وصولهم الى الناخبين.

الا ان عدم وجود قانون ينظم الانفاق الانتخابي نظرا لارتفاع أسعار الظهور في تلك القنوات قد قلل من فرص العديد من المرشحين في الظهور الإعلامي.

6) دور منظمات المجتمع المدني:

لاقت دعوة مجلس الوزراء لعدد من جمعيات النفع العامة بالاطلاع على العملية الانتخابية استحسانا عامة لدى الكثيرين مما يعزز مناخ الشفافية و يساهم في نزاهة العملية الانتخابية، كما ان سماح مجلس الوزراء لجمعية الشفافية الكويتية باستضافة فريق دولي مكون من عدد (8)



خبراء يمثلون منظمة الشفافية الدولية و الشبكة
العربية لديمقراطية الانتخابات كان قرارا حكيمًا

من حيث ابعاده في تطوير منظومة المؤسسات الديمقراطية و مساهمته في تناقل الخبرات بين المنظمات المحلية و الدولية مما يساهم في تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

في حين تدعو المفوضية الى تعديل في التشريع الكويتي لإعطاء منظمات المجتمع المدني الصلاحية في الرقابة الحقيقية على العملية الانتخابية لإيجاد بيئة للتقييم المستمر و اصلاح الخلل ان وجد .

ثانيا: ملاحظات عامة على يوم الاقتراع:

المشهد الانتخابي:

بسبب الظروف الصحية التي تشهدها البلاد و كذلك مصادفة يوم الاقتراع لراحة أسبوعية و التأثير الملحوظ لأحوال الطقس الممطر في منتصف ساعات التصويت ، و على ضوء ما شهدته الساحة الانتخابية في الايام الاخيرة من نشاط إعلامي ملحوظ تسابق من خلالها المرشحين في دعوة قواعدهم الانتخابية الى المشاركة في ساعات الصباح الاولي لتلافي الازدحام و كذلك قيام شخصيات عامة و دينية مؤثرة بالدعوة الى التصويت لمرشح معين ، أدى إلي ارتفاع نسبي ملحوظ في نسبة الاقتراع اذا اخذنا في عين الاعتبار الى توقعات العديد من المحللين الى انخفاض النسبة بسبب الجائحة الصحية .

ثالثا – دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:

قامت عدة جهات حكومية في المشاركة في إدارة العملية الانتخابية، و على رأسها وزارة الداخلية بالإضافة إلى وزارة الصحة ووزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل وغيرها، ونود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

(1) وزارة الداخلية:

وبصفتها المعني الأول عن هذه الانتخابات تحديدا، بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دور متميزا في تنظيم الانتخابات، في حين كان دورها فاترا في التنسيق مع المجتمع المدني للتصدي لمجموعة من الجرائم الانتخابية مثل رصد شراء أصوات الناخبين.

لوحظ تواجد مندوبي المرشحين في ساحات مراكز الاقتراع و تقديم المشروبات و المأكولات مع وضع صورة المرشح على الطاولة كنوع من الدعاية الانتخابية .

(2) بلدية الكويت

بصفتها الجهة المعنية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، فقد أصدرت قرارها بمنع إقامة تلك المقار تنفيذا لقرارات السلطات الصحية للحد من التجمعات و تطبيق للتباعد الاجتماعي، كما قامت البلدية بمنع تعليق الإعلانات الانتخابية على منازل المواطنين و فرضة غرامة مالية جراء عدم الالتزام بتلك التعليمات.

وقد لوحظ قيام بعض المرشحين باستئجار منازل مقابل مراكز الاقتراع و تعليق الإعلانات الانتخابية في حين لجأ البعض الي وضع الباصات ونشر الإعلانات، في حين أن البلدية لم تعمل على إزالة تلك المخالفات.

(3) وزارة الإعلام

شكلت الوزارة لجنة إعلامية عليا خاصة بالتغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية برئاسة وكيل الوزارة، وقدمت خدمة إعلامية وإعلانية مجانية لكل مرشحي مجلس الأمة لعرض برامجهم الانتخابية ورؤاهم لناخبيهم خلال مدة زمنية محددة ومتساوية لجميع المرشحين، وساهمت الوزارة بتوعية الناخبين والناخبات بحقهم الذي كفله لهم الدستور وكيفية ممارسته بشكل صحيح، كما تمت التغطية الإعلامية للانتخابات وعمليات الفرز ونقلها أولا بأول لمشاهدي تلفزيون الكويت ومستمعي الإذاعة، بتكليف عدد من مذيعي ومراسلي ومندوبي الوزارة وهو توجه يستحق الإشادة به لما يكشف عن التزام بالمعايير الدولية لسلوك الإعلام الرسمي.

في المقابل شهدت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، كما هائلا من نشر الإشاعات للإضرار بمرشحين، وهي تعتبر جريمة انتخابية، في حين إن هناك استخدام ايجابي محدود لتلك الوسائل في كشف الفساد الانتخابي الذي يرتكبه بعض المرشحين، يحدث هذا في ظل وجود قانون ينظم الإعلام الإلكتروني، كما يغيب تتبع الجهات المعنية للجرائم الانتخابية الكثيرة التي تقع في تلك الوسائل.

(4) الإجراءات و التدابير الصحية

اختلفت هذه الانتخابات عن السنوات السابقة في ظل الاحترازات الصحية لمواجهة جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19)، أهمها التباعد الاجتماعي وارتداء الكمام و تعقيم اليدين ولبس القفازين قبل

الدخول لمركز الاقتراع مع الالتزام بالمسار المحدد
للناخبين، فضلاً عن توفير مدارس خاصة لاستقبال
الناخبين المصابين بفيروس كورونا.

وشملت الإجراءات الاحترازية الصحية للاقتراع، مراعاة عدم التجمّع خارج وداخل مراكز الاقتراع، ارتداء الكمامات وتعقيم اليدين ولبس القفازين قبل الدخول لمركز الاقتراع، مع الالتزام بالمسار المحدد للناخبين لدخول المراكز وحتى الوصول للجنة المحددة للاقتراع. كما تضمنت المحافظة على التباعد الجسدي بمسافة لا تقلّ عن مترين بين الناخبين طوال فترة التواجد داخل مركز الاقتراع، وتمّ تخصيص عيادات طبية في كلّ مركز حفاظاً على صحّة الجميع وسلامتهم.

وفقاً للإجراءات الاحترازية كان من الأجدى توزيع الناخبين و الناخبات على أكثر من مراكز اقتراع و بالأخص في الدوائر المكتظة، حيث لوحظ الازدحام الشديد في بعض تلك المراكز و الوقوف في طوابير طويلة فد تتسبب في نقل العدوي او خروج الناخبين من تلك الطوابير دون الادلاء بأصواتهم.

التوصيات:

تحتاج الديمقراطية الكويتية عموماً، وإدارة العملية الانتخابية خصوصاً مجموعة من التشريعات والسياسات لتطورها وتحسينها، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة القريبة القادمة، ومنها:

1) مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.

2) العمل على إصدار قانون "الهيئة العامة للديمقراطية" والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، والتصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع، واستطلاعات الرأي والصمت الانتخابي، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديمقراطية.

3) العمل على إصدار "قانون الجماعات السياسية" الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها بدلاً من السرية المحاطة بأعمالها حالياً، وتنظيم حقوقها وواجباتها وشؤونها المالية وشفافية مواردها ومصارفها، وفقاً للدستور.



(4) تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962، على أن يشمل:

- جداول الناخبين تعدها الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المحجوزين على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات.
- توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.
- تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.
- تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.

انتهى